نفى تأخر «الميزانيات» في مناقشة المكافآت

الملا: الحكومة أبلغتنا أنها ستوفر السيولة اللازمة لـ«الصفوف الأمامية» خلال عام

رياض عواد

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د. بدر الملا عدم صحة ما أثير عن تأخر اللجنة في مناقشة طلب الاعتماد الإضافي في شأن مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة جائحة وباء (كورونا)

وقال الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "أتحدث بصفتي رئيسا للجنة الميزانيات وتحديدا عن موضوع مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية والذي كان مثارا في اليومين الماضيين، ولذلك حق لي كرئيس للجنة أن أبين الأمور المتعلقة بهذا الموضوع».

وأوضح أن "مجلس الأمة ليس معنيا بالموافقة على مكافآت الصفوف الأمامية لأنها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء، بل إن مجلس الأمة يتحدث عن اعتماد إضافي بقيمة 600 مليون دينار تقدمت به الحكومة».

و بين أن "مجلس الوزراء وافق بتاريخ 25 مايو 2020 أي قبل 11 شهرا على مكافآت الصفوف الأمامية وهناك كتاب موجه من مجلس الوزراء إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السابقة مريم العقيل بمضمون هذه المكافأة وآلياتها" ، مشددا على أن " السؤال يجب أن يوجه للحكومة هو لماذا لم تضمن ميزانية السنة المالية 2020 / 2021 التي أقرت في 9 سبتمبر 2020؟»

ونوه الملا إلى أن " لجنة الميزانيات وجهت أسئلة واضحة للحكومة إن كانت لديها السيولة للاعتماد الإضافي بقيمة 600 مليون دينار، وكانت الإجابات المثبتة بمضابط اللجنة بأن السيولة ستوفر على دفعات على فترة زمنية قد تصل إلى سنة تقريبا أي بمعدل 50 مليون دينار كل شهر، وهذا رد على محاولة تصوير الأمر بأنه محاولة للاستعجال بإقرار الاعتماد الإضافي حتى يتم صرف المكافآت قبل العيد.»

وقال إنه " في الجلسة الخاصة المزمع عقدها لموضوع مكافآت العاملين في الصفوف الأمامية سيوافق عليها وسيطلب من سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أن يتعهدا بتحديد موعد صرف المكافآت حتى لا تصبح مثل كوبونات البنزين التي وعدوا الشعب الكويتي بها ومضى فصلين تشريعيين ولم تطبق».

واعتبر أن "الحديث عن ايداع المكافآت في حسابات العاملين في الصفوف الأمامية قبل العيد كلام غير دقيق ويخالف ما ذكر في مضابط لجنة الميزانيات».

وشدد على أنه " غير صحيح إطلاقا أن لجنة الميزانيات تأخرت في الاجتماع لمناقشة طلب الاعتماد الإضافي للصفوف الأمامية لأن اللجنة عقدت 5 اجتماعات سواء كانت على المستوى العام أو على مستوى المكتب الفني، مشيرا إلى ان اللجنة 48 اجتماعا عاما منذ بداية دور الانعقاد فضلا عن اجتماعات المكتب الفني أو الاجتماعات الفرعية».

وأوضح الملا ان " كتاب الحكومة في شأن طلب الاعتماد الإضافي ورد في 30 مارس الماضي واللجنة عقدت أول اجتماع لها للنظر فيه بتاريخ 7 أبريل وتمت دعوة وزيري الصحة والمالية وممثلين عن ديوان الخدمة المدنية والوزارات المعنية، كما اجتمع مكتب اللجنة يومي 8 و12 أبريل لمناقشة ذات الموضوع، ثم اجتمعت اللجنة في 20 أبريل بحضور وزير المالية، ناهيك عن تناول الموضوع ضمن بند ما يستجد من أعمال» .

ولفت إلى "وجود مثالب في قرار مجلس الوزراء الذي صدر في 25 مايو 2020 في شأن مكافآت الصفوف الأمامية، مشيرا بأن القرار يحصر المكافآت عن فترة العمل من تاريخ 24 فبراير 2020 ولغاية 31 مايو 2020 ولا يشمل من التحقوا بعد هذه الفترة ولا المصابين أو المتوفين بعد هذه الفترة، مؤكدا أن من الواجب حماية هؤلاء أو من تقاعدوا أو استقالوا بعد هذه الفترة.»

وأوضح أن البند الثاني من قرار مجلس الوزراء ينص على الموافقة على صرف المواد التموينية مجانا لمدة 6 أشهر لأسر العاملين بوزارتي الصحة والداخلية لمواجهة انتشار فيروس كورونا ولكن لم يتطرق للكلفة المالية لهذا البند على الرغم من أن الأمر يتعلق بآلاف العاملين وأسرهم.

وابدى الملا استغرابه أن "متوسط قيمة مكافآت العاملين بوزارة الصحة من الأطباء والهيئات التمريضية في المرتبة السادسة مقارنة ببقية الجهات الأخرى وأن تكون مكافآت الصفوف الأمامية في مؤسسة الموانئ أعلى منهم».

وأضاف انه " تم تصنيف جهات مثل هيئة القرآن والمجلس الوطني للثقافة والفنون في الصفوف الأمامية بأعداد لا تعكس الموجودين فعلا في الصفوف الأمامية ولا الفئات المصنفين فيها.»

وبين أن إحدى الملاحظات التي رصدتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي ولم ترد الإجابة عليها هي أن عدد المستحقين لمكافآت الصفوف الأمامية أكثر من عدد العاملين، ففي وحدة التحريات المالية نسبة العاملين في الصفوف الأمامية تعادل 140 % من عدد العاملين في الوحدة. ولفت إلى أنه في جهات أخرى عدد المسجلين في الصفوف الأمامية وفق ما هو مسجل في قرار مجلس الوزراء والكتب والبيانات أكثر من عدد العاملين المسجلين في الميزانية لديهم.

وقال "بأي منطق وألسنا مؤتمنين على هذا الأمر؟ وكيف تأتينا الكشوفات بأن عدد المستحقين أكثر من عدد العاملين وقرار مجلس الوزراء يتحدث عن العاملين في الجهات الحكومية" مستشهدا بهيئة الطرق كمثال؟

وأضاف " يبلغ عدد المسجلين في الصوف الأمامية والمساندة لهم ضعف عدد العاملين في الهيئة، وجهات أخرى لا تبلغ فيها نسبة حضور الموظفين في الوضع الطبيعي وقبل جائحة كورونا 50 % نتيجة التسيب الإداري، ولكن المسجلين في الصفوف الأمامية يبلغ 70 و80 %.

وأفاد بأن "اللجنة تحدثت مع الحكومة بأنه في ميزانية 2019 / 2020 كان هناك وفر يفوق المليار دينار وفي ميزانية 2020 / 2021 يفترض أن يكون هناك وفر أكبر لأن هذه المرحلة هي قلب أزمة كورونا ولا توجد سفرات ولا مهمات رسمية وحتى العلاج بالخارج أقل والمشاريع توقفت بسبب الحظر المناطقي والكلي والجزئي وبالتالي كل الظروف تؤكد أن هناك وفر.

وأكد أن "اللجنة طلبت من الحكومة النقل بين الأبواب وعدم رفع سقف الميزانية لأن ذلك يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني إذا تم السحب من الاحتياطي العام الناضب.»

وأوضح أن اللجنة عندما لم تردها الإجابات على الأمور التي أثيرت خلال اجتماعاتها تم إرسال كتب إلى وزراء المالية والتجارة عن بعض التفاصيل في طلب الاعتماد الإضافي ومنها ما يتعلق بكلفة التمويل، مؤكدا أن اللجنة بانتظار ورود الإجابات على هذه التساؤلات.

وأضاف "من يقول إن هناك أوراقا زودنا بها مصدر رفيع بمجلس الوزراء، لا الأوراق التي زودوك بها هي من مصدر رفيع بمجلس الأمة وليس بمجلس الوزراء ولذلك عندما وضعت هذه المخاطبات بترت واقتطعت الموقعين على هذه الكتب وهو الأخ رئيس مجلس الأمة».

وقال "الشعب الكويتي واعي ولن تنطلي عليه هذه الأمور والصفوف الأمامية نحن أول من يدعوا لمكافأتها وسنتمسك وسنوافق في الجلسة القادمة على مكافآتهم ونطلب من الحكومة أن تتعهد بتحديد ميعاد الصرف حتى لا تستغل حاجات الناس، فهذه المكافآت منذ تاريخ 25 مايو 2020 كانت موجودة لكم ولم تحركوها إلا قبل جلسة 30 مارس الماضي أرسلتم المرسوم، وتقولون نريدها بصفة الاستعجال بعد أن كانت قد تأخرت لديكم لمدة 11 شهرا وكانت لديكم الميزانية السابقة التي أقرت في شهر سبتمبر 2020.

وختم قائلا "الشعب الكويتي يعي أن ما حصل في الجلسة الماضية يراد منه تحميل النواب مسؤولية عدم انعقاد الجلسة ولذلك ظهر كتاب موقع من 10 أعضاء بأنه سيفتح باب ما يستجد من أعمال لإقرار المكافأة، وأنا أسأل لماذا لم يقدم الكتاب في جلسة 13 أبريل ؟ وفي النهاية هو تسييس للأمور المالية في البلد والشعب واعي

بدر الملا

اللجنة التعليمية تناقش أسباب تدهور التعليم العام الحكومي والخاص

تناقش لجنة الشئون "التعليمية" البرلمانية اليوم الاحد أسباب تدهور التعليم العام الحكومي والخاص ومدى فاعلية خطط وزارة التربية في النهوض بمستوى التعليم، والإجراءات الاحترازية التي اتبعتها الجهات التعليمية لمواجهة جائحة كوفيد-19 ومدى تأثير هذه الإجراءات على مستوى التعليم في الكويت، وأسباب تأخر اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية وما أثير من ملاحظات عند رفعها إلى مجلس الوزراء، إضافة إلى نظر تكليفها ببحث ومناقشة الاختبارات الورقية لطلبة الصف الثاني عشر في ظل الجائحة، مشيرة إلى أن اللجنة وجهت الدعوة لحضور الاجتماع إلى وزيري التربية والصحة والمختصين من الوزارتين ورئيس جمعية المعلمين الكويتية ورئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة.

لجنة الشئون التعليمية

المطر: الجاركي لم يخطئ ولن يعتذر

غرّد رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية النائب د. حمد المطر عبر «تويتر» موجهاً كلامه إلى وزير التربية والمسؤول عن «التطبيقي»، قائلاً: إن رئيس اتحاد التطبيقي الطالب صالح الجاركي لم يخطئ ولن يقدم اعتذاراً، ولن يوقع تعهداً، وما فعلته عمادة شؤون الطلبة امس الاول ضده من عمل أشبه بـ «العمل الاستخباراتي»، ويعتبر تحجيماً وإساءة للعمل الطلابي، لن نقبل به ويجب محاسبة عمادة شؤون الطلبة.

الصالح يقترح تكثيف الدوريات الأمنية على مدار الساعة

أعلن النائب خليل ابراهيم الصالح عن تقديمه مقترحا برغبة بتكثيف الدوريات الأمنية على مدار الساعة في كافة المواقف والساحات وداخل المدن السكنية، وزيادة عدد النقاط الأمنية المفاجئة، لضبط وتيرة الأمن وحماية الأرواح والممتلكات.

وجاء في الاقتراح برغبة: يشهد الشارع الكويتي ازدياد ملحوظ في معدل جرائم العنف وتنامي الظواهر السلبية التي تتسم بالعنف من بعض الخارجين عن القانون من ضعاف النفوس في المواقف والساحات الترابية، إضافة لانتشار المشاجرات الدامية بين أوساط الشباب التي تنتهي بإراقة الدماء وسقوط ضحايا.

ولما كانت تلك الظواهر تمثل تهديداً لسلامة المجتمع وترويعاً للآمنين في الطرق والمواقف والمناطق السكنية.

ونص الاقتراح على: تكثيف الدوريات الأمنية على مدار الساعة في كافة المواقف والساحات وداخل المدن السكنية، وزيادة عدد النقاط الأمنية المفاجئة، لضبط وتيرة الأمن وحماية الأرواح والممتلكات.

خليل الصالح

صغار السن والأيتام وحالات هجر أو هروب الزوج ومجهولي الأب أو الأم

العتيبي يقترح إضافة فئات جديدة لمستحقي المساعدات العامة

تقدم النائب فارس العتيبي باقتراح برغبة بإضافة فئات جديدة إلى المادة 1 من المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نص المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة في المادة 1 منه على أن: يستحق المساعدة كل كويتي ليس له دخل أو له دخل يقل عن قيمة المساعدة المقررة بموجب هذا المرسوم.

وحيث إنه توجد بعض الحالات التي تعاني من ظروف قهرية تجعلها دون الحد الأدنى من مستوى المعيشة ولا يشملها قانون المساعدات، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولا: إضافة فئات جديدة إلى المادة 1 من المرسوم رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة وهي:

* العجز المادي: صغار السن دون سن 18 الذين يكونون تحت رعاية أمهاتهم المطلقات غير كويتيات.

* الأيتام: الذين ليس لهم دخل بعد وفاة الأب دون مصدر دخل أو عمل ولا تصرف لهم مساعدة لاحتساب دخل الأم الموظفة.

* هجر أو هروب الزوج: لأسرة كويتية من أم وأبناء ليس لديهم عائل أو دخل بسبب هجر الزوج أو هروبه خارج البلاد لأي سبب.

ثانيا: تعديل فئة اليتيم على النحو الآتي:

اليتيم:

أ- يتيم الأب أو مجهول الأب من أم كويتية ولو تزوجت أمه أو مجهول الوالدين وألا يكون من المودعين في دور الرعاية الاجتماعية.

ب- الأيتام الذكور فوق 18 سنة إلى 20 سنة وليس لهم عائل.

فارس العتيبي

ترحيل النخيل من المنطقة وتوسعتها إلى 25 وحدة سكنية

«الإسكانية»: إلغاء المطور العقاري في جنوب سعد العبدالله

انتهت اللجنة الإسكانية البرلمانية بالإجماع مع الجهات الحكومية على ترحيل النخيل من موقع مدينة جنوب سعد العبدالله الى مكان اخر والغاء المطور العقاري للمنطقة وتوسعتها لتبلغ بواقع من 24 إلى 25 الف قسيمة سكنية.

وقال رئيس اللجنة النائب فايز الجمهور ان اللجنة انتهت من الاجتماع العاشر بحضور المؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة لشؤون البيئة لمناقشة موضوع «النخيل» في منطقة جنوب سعد العبدالله والذي يؤثر على 404 قسائم في المنطقة وخدمات كثيرة وطريقين رئيسيين، مشيرا الى ان رأي المؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة للزراعة والبيئة بترحيل هذا النخيل الى مكان اخر.

وأوضح الجمهور ان هناك اجماع ما بين اللجنة والجهات الحكومية بنقل النخيل، مبينا ان الرأي استقر لدى الرعاية السكنية على الغاء المطور العقاري وتوزيع المنطقة ارض وقرض على 18 ضاحية توزع على المخطط بما يعادل 22 الف و152 قسيمة غير التوسعة التي وعد بها وزير الاسكان والمقدرة من 2000 الى 3000 قسيمة سكنية ليبلغ الاجمالي من 24 الى 25 الف وحدة سكنية بتكلفة 2 مليار و100 مليون دينار.

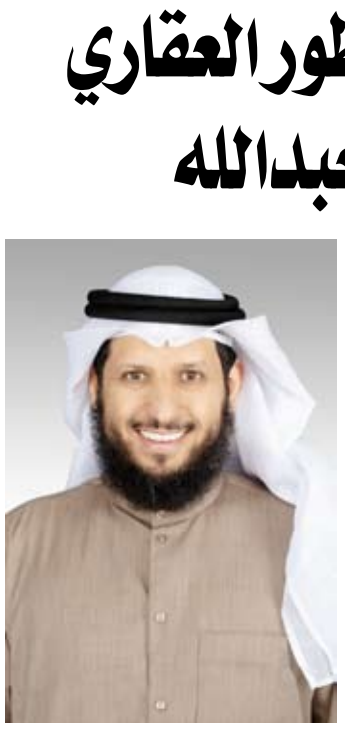

فايز الجمهور

الطريجي: العناد مع السلطة والصراعات الشخصية لن تجدي

غرد النائب الدكتور .عبدالله الطريجي على صفحته (تويتر) وقال كنت وسوف أبقى داعماً لكل مسعى حميد يتيح عودة اخواننا في الخارج معززين مكرمين إلى بلدهم ..

وأضاف الطريجي أيدت العفو الشامل في الجلسة التي انسحب منها غالبية النواب فسقط القانون للأسف !

واختتم تغريدته قائلا العناد مع السلطة والصراعات الشخصية لن تجدي

عبدالله الطريجي

البرلمان العربي يحذر من كارثة إنسانية في مأرب

رحب رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العربي النائب علوي الباشا بقيام الأمم المتحدة بتسيير رحلات جوية إلى محافظة مأرب في الجمهورية اليمنية لمواجهة التداعيات الإنسانية الصعبة التي فاقمت منها الاعتداءات والهجمات غير الإنسانية التي تقوم بها ميليشيا الحوثي الانقلابية في المحافظة.

ودعا رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العربي إلى البناء على هذه الخطوة الهامة والمُرحب بها، داعياً المؤسسات والمنظمات الإنسانية والجهات الدولية المانحة والدول الشقيقة والصديقة إلى تسيير رحلات جوية مماثلة الى محافظة مأرب لتلافي كارثة إنسانية في المحافظة التي يتواجد بها ما يزيد على مليوني نازح من مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، ممن نزحوا إليها هرباً من جحيم الحرب التي تسببت في إشعالها ميليشيا الحوثي الإنقلابية المدعومة من النظام الإيراني.

وأوضح النائب علوي الباشا أن الاعتداءات الحوثية العنيفة والمتكررة على المحافظة والتي تستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة بما فيها المدفعية الثقيلة والصاروخية التي يتم إطلاقها بشكل متعمد وعشوائي، طالت مخيمات النازحين والأحياء السكنية في عاصمة المحافظة مما فاقم من المأساة الإنسانية للنازحين والمواطنين المدنيين بشكل متزايد.

وحذّر «الباشا» من حدوث كارثة انسانية غير مسبوقة ستكون وصمة عار في جبين النظام الدولي إذا استمر في صمته وتقاعسه ولم يتخذ خطوات رادعة وعاجلة لوقف الاعتداءات التي تقوم بها ميليشيا الحوثي الإنقلابية، ووضع حد للدعم غير المحدود الذي يقدمه النظام الإيراني لهذه الميليشيا الإنقلابية واستمرارها في الانتهاكات والاعتداءات التي تقوم بها، وإصرارها على إفشال وعرقلة كافة الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة

علوي الباشا